# دليل المصدر المصري

# الى السوق الايطالية

## مقدمة

تستورد إيطاليا كميات كبيرة من المواد الخام والسلع الوسيطة وتحولها إلى منتجات تامة الصنع. ثم يتم بيعها محليا ودوليا. ويتيح ذلك بعض الفرص للمصدرين المصريين، ومع قصر مدة رحلة الطيران (حوالي من 3.30 ساعة من القاهرة إلى ميلانو و 2:30 من القاهرة الى روما)، فتعتبر إيطاليا قريبة من الناحية الجغرافية، وبالتالي فمن الأهمية بمكان أن تمضي الشركات المصرية في سعيها لتوسيع تجارتها الخارجي مع ايطاليا التي تحتل المرتبة الثامنةكأعلى مستوى من المعيشة في العالم.

إيطاليا دولة عضو في الاتحاد الاوربى ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومنظمة الامن والتعاون فى اوروبا وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتطبق الاتفاقات الدولية التي وقعتها هذه الهيئات والتي تنظم في جوانب عديدة منها اعتبارات ذات صلة بالتجارة الخارجية.

يشكل الاتحاد الأوروبي اتحادا جمركيا وسوقا موحدة كبيرة تتمتع بحرية التجارة بين الدول الأعضاء. ويفرض الاتحاد الأوروبي (ككتلة اقتصادية واحدة) رسوما جمركية على المنتجات المستوردة من الدول غير الاعضاء في الاتحاد الأوروبي. لذلك تطبق إيطاليا، بوصفها أحد أعضاء الاتحاد، نظام استيراد حر حيث لا يكون ترخيص الاستيراد شائعا. وتصدر تراخيص الاستيراد مع إيلاء اهمية خاصة لأحكام الاتفاقات التجارية ذات الصلة للاتحاد الأوروبي وترتبط باحتياجات الدولة المستورد.

## أولا: نظرة عامة على السوق الايطالية

يناقش هذا الجزء المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والإحصاءات التجارية، مع توضيح الدول ذات الحصة الأكبر في السوق، والمحاور الرئيسية التي يجب على الشركات المصرية اخذها في الاعتبار عند التصدير إلى ايطاليا ، وغيرها من الأمور التي تؤثر على التجارة البينية بين البلدين، مثل تخفيض قيمة العملة، وأثر الاتفاقيات التجارية.

- إيطاليا هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 1.8 تريليون دولار في عام 2016. وعلى الرغم من أن إيطاليا خرجت من الركود الاقتصادي في الربع الأول من عام 2015، فإن الناتج المحلي الإجمالي الإيطالي لا يزال أقل بكثير من ذروته قبل الأزمة (عام 2008). فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الإيطالي بنسبة 0.9٪ في عام 2016. ثم بلغ معدل النمو 1.6% خلال عام 2017 .
- تم تشكيل الحكومة الإيطالية الحالية "المؤقتة" في ديسمبر 2016 عندما تم تكليف وزير الخارجية "آنذاك" باولو جنتيلوني ليحل محل ماتيو رينزي كرئيسا للوزراء بعد استقالة الاخير على خلفية نتيجة استفتاء الإصلاح الدستوري. ولا يزال رينزي رئيسا للحزب الديموقراطى "يسار الوسط" والذي منه تم تشكيل وقيادة الائتلاف الحاكم، الذي يشمل ايضا حزب الوسط الجديد "اليمين" الذي يقوده وزير الخارجية الحالي انجيلينو ألفانو وبعض الأحزاب الوسطية الصغيرة الأخرى. ومن المتوقع أن تستمر الحكومة الحالية حتى نهاية السلطة التشريعية الحالية، ومن المقرر أن تجرى الانتخابات الايطالية في مارس 2018.

- سعت حكومة جنتيلوني إلى مواصلة أجندة رينزي للإصلاح، التي ركزت على زيادة فرص النمو في إيطاليا من خلال اليات واجراءات لإصلاح سوق العمل والإدارة العامة والعدالة المدنية والتعليم، مع التركيز بشكل خاص على سد فجوة العمالة في الجنوب.
- غير أن جهود رينزي الرامية إلى تبسيط المؤسسات السياسية في إيطاليا فشلت، ولذلك فمن المرجح أن يستمر عدم الاستقرار السياسي في تقييد قدرة إيطاليا على إجراء إصلاح اقتصادي هيكلي. ومع ذلك، وكما تم تنفيذ الإصلاحات، فإن هناك فرص للشركات المصرية للنمو في العديد من القطاعات التصديرية الهامة.

## ثانياً: أهم ملامح الاقتصاد الايطالي

الاقتصاد الإيطالي هو ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو من حيث اجمالي الناتج المحلي الاسمي، وهو ثامن أكبر اقتصاد في العالم، وفقا لصندوق النقد الدولي. وتحتل ايطاليا المرتبة 10 في العالم على صعيد متوسط اجمالي ثروة كل شخص بالغ (202,288 دولار). وتستخدم إيطاليا اليورو كعملة محلية منذ أن بدأت عام 1999.

- يبلغ عدد سكان إيطاليا حوالي 61 مليون نسمة ويتركز النشاط الصناعي في الشمال بداية من تورينو في الغرب مرورا بميلانو وصولا إلى فينيسيا في الشرق. ويعبتر كل من اقليم Piemonte, Lombardia، وVeneto من أكثر المناطق الصناعية والمزدهرة في أوروبا وتمثل أكثر من 50٪ من اجمالي الدخل القومي الإيطالي. وعلى النقيض من ذلك، فإن المنطقة الجنوبية في إيطاليا، أو "ميزوجيورنو" أقل تطورا.
- يعتمد الاقتصاد الإيطالي إلى حد كبير على تصنيع سلع استهلاكية عالية الجودة تنتجها الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وكثير منها مملوك لاسر.
- تسيطر الشركات الصغيرة والمتوسطة على اقتصاد إيطاليا، وتشكل 99٪ من الشركات الإيطالية وتنتج 68٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا.
- تحتل إيطاليا المرتبة رقم 50 من أصل 190 دولة في تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال والمرتبة رقم 60 من أصل 176 دولة في مؤشر الفساد لدى منظمة الشفافية الدولية.

## ثالثاً: نظرة عامة على العلاقات التجارية والاقتصادية المصرية الايطالية

- في عام 2016، كانت إيطاليا أكبر ثالث سوق للصادرات المصرية، بقيمة بلغت نحو 1.4 مليار دولار، بعد كل من الامارات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وأول أكبر سوق للصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي وبل وإلى الدول غير العربية، تليها كل من تركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.
- تتركز الصادرات المصرية إلى إيطاليا في المواد الخام والسلع الوسيطة مثل الوقود ومنتجات الفصل الجمركي رقم 27 بقيمة (477 مليون دولار) والالومنيوم بقيمة (207 مليون دولار)، والسماد بقيمة (108 مليون دولار) والقطن بقيمة (97 مليون دولار).
- احتلت ايطاليا المرتبة الرابعة كرابع اكبر مصدر لمصر بعد كل من الصين والمانيا والولايات المتحدة الامريكية في عام 2016، وبلغت واردات مصر من إيطاليا 2.6 مليار دولار. كما أن الميزان التجاري المصري الايطالي قد سجل فائض لصالح ايطاليا بقيمة 1.2 مليار دولار عام 2016.

**جدول رقم (1)**
**اداء الصادرات المصرية الى ايطاليا خلال الفترة 2014-2016**

| Product code | Product label | Egypt's exports to Italy | | |
|---|---|---|---|---|
| | | Value in 2014 | Value in 2015 | Value in 2016 |
| 'TOTAL | All products | 2454462 | 1615613 | 1468000 |
| '27 | Mineral fuels, mineral oils and products of their distillation; bituminous substances; mineral ... | 1179018 | 636899 | 477342 |
| '76 | Aluminium and articles thereof | 275524 | 247258 | 206779 |
| '31 | Fertilisers | 81568 | 45951 | 108502 |
| '52 | Cotton | 138670 | 119407 | 97348 |
| '07 | Edible vegetables and certain roots and tubers | 98995 | 73867 | 85279 |
| '39 | Plastics and articles thereof | 109688 | 74619 | 55763 |
| '12 | Oil seeds and oleaginous fruits; miscellaneous grains, seeds and fruit; industrial or medicinal ... | 21342 | 22300 | 49951 |
| '51 | Wool, fine or coarse animal hair; horsehair yarn and woven fabric | 41169 | 38841 | 38420 |
| '72 | Iron and steel | 42257 | 14709 | 37191 |

**المصدر: ITC-Trade Map – القيمة بالاف دولار**

- في عام 2015 بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإيطالية في الولايات المتحدة 4 مليار دولار، وتشمل القطاعات الصناعية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الإيطالي في مصر مجالات السياحة والخدمات المالية والطاقة وصناعة الاسمنت والاطارات.

## رابعاً: اللغات المستخدمة في ايطاليا

إيطاليا موطنا لنحو 34 لغة حية، معظمها تطورت من اللاتينية البلغارية. وتظل اللغة الايطالية هي اللغة الرسمية الرئيسية. كما يعترف القانون باللغات الألبانية، الكاتالانية، الألمانية، اليونانية، السلوفينية، الكرواتية، الفرنسية، كلغات الأقليات في إيطاليا. وبالإضافة إلى لغات السكان الأصليين، فإن نسبة كبيرة من سكان إيطاليا البالغ عددهم 60 مليون نسمة يتحدثون لغات أجنبية: 34٪ يتحدثون الإنجليزية، 16٪ يتحدثون الفرنسية و 11٪ يتحدثون الإسبانية. وقد شهدت الفترة الاخيرة الاتجاه المتزايد لتعلم اللغة الإنجليزية في إيطاليا ، ولكن تبقى الايطالية لغة الأعمال الرئيسية ، لذلك قد يكون من الضروري عند التعامل أو التواصل مع شريك ايطالي أن يتم اللجؤ لخدمات الترجمة ، سواء في مكاتبات ورسائل البريد الإلكتروني ، أو في الاجتماعات المباشرة. ومن المؤكد أن خدمات الترجمة القانونية ضرورية عندما يتعلق الأمر بالتوقيع على العقود وغيرها من أشكال عقود الأعمال.

## خامساً: الربط بشبكة المعلومات Internet

تحتل إيطاليا المرتبة رقم 60 على العالم على صعيد نسبة سكانها الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، حيث تبلغ نسبة السكان ممن لديهم القدرة على الدخول على الانترنت نحو 65.57٪ فقط من اجمالي عدد السكان، كما يوجد انقسامات واضحة بين الشمال والجنوب، حيث يوفر الشمال بيئة صناعية أكثر ملاءمة من حيث البنية التحتية المتفوقة بالمقارنة مع الجنوب. كما أن إيطاليا متخلفة عن العديد من الدول الأوروبية من حيث سرعات التحميل. حيث أن ايطاليا لديها أدنى مستويات Broad Band فائقة السرعة في الاتحاد الأوروبي. وننصح الشركات المصرية التي تتطلع إلى فتح مكاتب تمثيل في إيطاليا كجزء من مشروع التصدير الخاصة بهم أن تضع ذلك في الاعتبار.

## سادساً: التجارة الخارجية لايطاليا

- بلغت قيمة واردات إيطاليا 404.56 مليار دولار، في حين، تبلغ قيمة صادراتها الإجمالية 461.5 مليار دولار.
- ومن بين كبار المصدرين إلى إيطاليا يأتي كل من ألمانيا (65.7 مليار دولار)، وفرنسا (36 مليار دولار)، والصين (30.1 مليار دولار)، وهولندا (22.3 مليار دولار)، وإسبانيا (21.6 مليار دولار)، والمملكة المتحدة بقيمة 12.17 مليار دولار.
- تتصدر ألمانيا قائمة الدول المستوردة من إيطاليا، بقيمة واردات بلغت نحو 58.1 مليار دولار. وتليها فرنسا (49.2 مليار دولار) والولايات المتحدة (40.5 مليار دولار) والمملكة المتحدة (24.8 مليار دولار) وإسبانيا (20.2 مليار دولار). فإيطاليا هي ثامن أكبر مصدر في العالم. كما تمتلك ثالث أكبر احتياطي للذهب في العالم.
- إيطاليا مركزاً رئيسياً لصناعة السيارات والإطارات وتصنيع الأجهزة المنزلية. كما أن لديها قدرات واسعة من الطاقة والبتروكيماويات. وهناك قطاعات هامة أخرى متنوعة مثل الدفاع والفضاء والأسلحة النارية والأزياء. كما أن لقطاع الأغذية والمشروبات أهمية كبيرة في الاقتصاد الإيطالي، حيث تتميز ايطاليا في انتاج زيت الزيتون والنبيذ.

## سابعاً: ثقافة الأعمال في ايطاليا

- تعد إيطاليا موطنا لقوى عاملة ذات مهارات عالية، وخاصة في اقاليمها الشمالية.
- الاحتراف والمجاملة لهما دور فعال جدا لدى رجال الأعمال في إيطاليا، لذلك يجب على رجل الأعمال المصري أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار عند التعاملا مع نظرائه الايطاليين. على العكس من ذلك، فالالتزام بالمواعيد له أهمية محدودة.
- رجال الأعمال الإيطاليون لديهم حس فكاهي، وعلى هذا النحو، يمكن أن يكون المزاح جزء طبيعي من بيئة الأعمال في ايطاليا. ولكن على الرغم من ذلك، هناك بعض الموضوعات الحساسة، لذلك ننصح بالبعد عن الحديث عن المافيا والسياسة والدخل الخاص أو أمور الأسرة الخاصة.
- عند عقد لقاءات عمل يهتم رجال الاعمال الايطاليون بالمظهر الانيق و البسيط في ذات الوقت .
- توفر إيطاليا بوابة مريحة لأسواق وسط وشرق اوروبا، ولذلك فأن العديد من الشركات يمكنها الدخول لاسواق تلك الدول من خلال ايطاليا.
- شروط الدفع في إيطاليا أطول مما هي عليه في باقي دول الاتحاد الأوروبي، حيث تبلغ في المتوسط 80 يوما بالنسبة للمدفوعات التجارية. ويجب على الشركات المصرية أن تضع ذلك في الاعتبار عند إعداد توقعاتها المالية. لذلك فمن الأسهل التصدير إلى إيطاليا من خلال وكيل أو موزع.

## ثامناً: ضريبة القيمة المضافة في ايطاليا Value Added Tax

تعرف ضريبة القيمة المضافة في ايطاليا باسم IVA. ومعدلها القياسي هو 22%، هذا ويتم تطبيق معدل IVA مخفض بنسبة 4٪ على:

- المنتجات الغذائية الأساسية.
- بعض الخدمات الاجتماعية.
- الصحف اليومية، والدوريات، والكتب.
- بعض البذور والأسمدة.

- يتم احتساب نسبة 10٪ على الخدمات السياحية وبعض المنتجات الغذائية الأخرى.
- ووفقا لقانون الاستقرار Stability Act الإيطالي لعام 2016 ، فمن المتوقع أن تزيد ضريبة القيمة المضافة إلى 25% في عام 2018، وسيعتمد زيادة ضريبة القيمة المضافة على أداء الاقتصاد الإيطالي خلال هذا العام.

## تاسعاً: ضريبة الشركات Corporate Tax

معدل ضريبة الشركات في إيطاليا هو 27.5% ويجب أن تسدد جميع الشركات المقيمة هذه الضريبة الثابتة على الدخل من أي مصدر، سواء تم التحصل عليه في إيطاليا أو خارجها. وهناك أيضا ضريبة إقليمية على أنشطة تجارية، ولكنها تختلف من منطقة إلى أخرى ( تتراوح بين 4 إلى 6 %).

## عاشراً: ضريبة الدخل Income Tax

يخضع الأفراد المقيمون لضريبة دخل شخصي (**IRPEF**). فالأفراد غير المقيمين لا يخضعون للضريبة إلا على دخل يكون مصدره إيطالي. وهناك خمسة شرائح للضريبة على الدخل تتراوح معدلاتها بين 23% (حتى 15 الف يورو) إلى 43% (لأكثر من 75 الف يورو).

## احدى عشر: المعاملة الجمركية

- ايطاليا عضو في الاتحاد الاوروبي وبالتالي تخضع لاعتبارات السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي هو سوق واحد يسمح بحرية حركة السلع والخدمات. لذلك، لا تنطبق رسوم الاستيراد على تجارة ايطاليا مع باقي دول الاتحاد.
- تجمع مصر مع ايطاليا (الاتحاد الأوروبي) اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية التي تنص في مادتها الثامنة على اعفاء كافة الصادرات من منشأ مصري من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، مع عدم فرض قيود كمية على واردات الاتحاد الاوروبي من مصر، في حين تنظم المادة رقم 9 من ذات الاتفاقية اسلوب خفض وازالة الرسوم الجمركية على اربع شرائح من المنتجات ذات منشأ الاتحاد الأوروبي لمزيد من المعلومات اليكم الرابط الالكتروني الخاص باتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية

  **http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2004/june/tradoc_117680.pdf**
- كما سبق الاشارة تعفى صادرات مصر من الرسوم الجمركية حال تقديم شهادة منشأ وفق ما ورد في اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية والتي يمكن التعرف عليها من خلال الرابط الالكتروني التالي:
  http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2009/june/tradoc_143646.pdf
- تطبق إيطاليا رسوم جمركية على جميع المنتجات المستوردة. ويمكن أن تختلف المعدلات اختلافا كبيرا، حسب ما إذا كان المنتج المستورد غير مجمع أو جاهزا للاستهلاك في عبوات البيع بالتجزئة، ويستثنى من ذلك الدول التي ابرم معها الاتحاد الأوروبي اتفاقيات تفضيلية كما هي الحالة بموجب اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية وما ينص عليه من اعفاءات جمركية لمنتجات كل طرف عند استيرادها في اقليم الطرف الآخر.
- عند التصدير إلى ايطاليا ينبغي أن تكون الأوزان مترية ودرجات الحرارة مئوية.
- يجب أن تضاف ضريبة القيمة المضافة إلى التكلفة النهائية للمنتج ، فضلا عن قيمة التأمين والشحن (CIF).

- للوقوف على مبلغ الضريبة والرسوم المفروضة على أي منتج مصدر إلى ايطاليا ، يرجى الرجوع إلى الروابط التالية:
  - Taric Code بالرابط

http://ec.europa.eu/taxation_customs/dds2/taric/taric_consultation.jsp?Lang=en&Screen=0&Expand=true

  - Taric Description بالرابط

https://ec.europa.eu/taxation_customs/business/calculation-customs-duties/what-is-common-customs-tariff/taric_en

## اثنى عشر: التسعير في ايطاليا

يفضل المستوردون الإيطاليون التسعير على أساس CIF- COST insurance and freight ، أو باسلوب CIP - Carriage and Insurance paid to، لأنهم عادة ما يكونون على دراية بالرسوم الجمركية الإيطالية والضرائب ذات القيمة المضافة المفروضة على المنتج وقت الاستيراد، ولكن قد لا يكونوا على دراية بتكاليف النقل البحري ، أو الشحن الجوي. إلا أن الشركات الإيطالية الكبيرة قد تفضل أن تشتري بشروط أخرى فيما يتعلق بشحن وتأمين الرسائل التجارية.

غالبا ما تتم المبيعات بشروط تتطلب الدفع قبل التسليم، أو عند التسليم، أو بعد ذلك بوقت قصير، عادة في غضون 10 أيام من تاريخ التسليم. ويتم منح خصم من 2 إلى 5% لدفع كامل قيمة المعاملة في نهاية الفترة المحددة من شهر إلى أربعة أشهر من تاريخ الفاتورة. وقد تطول الفترة ولكن ذلك يعتمد على طبيعة السلعة، والجدارة الائتمانية للمشتري. وكثيرا ما يُسمح بفترة تصل إلى سنتين لسداد قيمة السلع الرأسمالية ومعدات التخزين والشاحنات والمعدات الثقيلة المماثلة. ومن الاعتبارات التي ينظر اليها رجال الأعمال الايطاليين الاهتمام بجودة المنتج، ، تاريخ التسليم، وخدمة ما بعد البيع.

## ثلاثة عشر: شروط الدفع

يجوز للمشتري الإيطالي أن يطلب عرضا سعرياً أو شحنة بضائع بموجب شروط تتفق مع القواعد الدولية التي تحدد الشروط والممارسات التجارية **INCOTERM** والتي توفر قدر من الفهم الموحد بين الطرفين لمسئوليات كل منهما في عقد الاتفاق. ويجوز للمستورد الإيطالي فحص البضائع قبل التخليص الجمركي. ويجب أن تكون الشحنة مصحوبة بوثائق الشحن ، كما يجب دفع الرسوم الجمركية المطلوبة ، وضريبة القيمة المضافة المطبقة وضرائب الإنتاج. ويجب على المستورد أن يقوم بهذه الإجراءات في وقت التخليص الجمركي. وينبغي أن يقدم المستورد تراخيص الاستيراد، إذا لزم الأمر ولبعض المنتجات مثل المنتجات ذات الاستخدام المزدوج، خلال الفترة التي صدرت فيها.

## اربعة عشر: المواصفات والمعايرة وكيانات الفحص والاعتماد وتوافق الجودة

بموجب نظم وسياسات الاتحاد الأوروبي، فهناك معايير جودة محددة تحكم آليات نفاذ المنتجات المستوردة إلى داخل أسواق الاتحاد الأوروبي ويصدر بشأنها قرارات أوروبية Directives. وينطبق هذا على سبيل المثال على سلامة لعب الاطفال والآلات كما تفرض معايير فنية تخص التوافق الكهرومغناطيسي، والمعدات الطرفية للاتصالات، والأجهزة الطبية المزروعة النشطة، والأجهزة الطبية، ومعدات الوزن غير الأوتوماتيكية، ومنتجات البناء، والمعدات الكهربائية المقاومة للانفجار، والمعدات الكهربائية ذات الجهد المنخفض وأوعية الضغط البسيطة، ومعدات الحماية الشخصية وأجهزة الغاز حيث يجب أن تحمل المنتجات المؤهلة علامة CE لإظهار توافقها مع معايير الجودة والسلامة الأوروبية، على أن تكون هذه العلامة مثبتة على المنتج من قبل المنتج أو المستورد كإعلان ذاتي للتوافق Self-Declaration of Conformity . كما يجب على التجار أن يلتزموا بقانون المسئولية عن المنتجات الأوروبية، الذي يغطي جميع المسئوليات المتعلقة بالعيوب التي لا يتوقعها المستهلك، وفي هذه الحالة يكون البائع والشركة المصنعة في الاتحاد الأوروبي هي المسؤلة بموجب هذا القانون.

تخضع المنتجات المصدرة إلى ايطاليا للاختبار والتصديق على توافق البضائع مع متطلبات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحماية صحة وسلامة المستهلكين والبيئة. وفي الحالات التي لا تخضع فيها المنتجات للتشريعات الفنية Technical Regulations الخاصة بالاتحاد الأوروبي، فإنها تخضع للقرارات Directives التي تصدر عن الاتحاد الأوروبي وتتعلق بسلامة المنتج، فضلا عن المتطلبات الوطنية الإضافية المحتملة. ويتم وضع التشريعات والقرارات المنظمة للواردات الأوروبية في اطار يسمح بالتبادل الحر للسلع. مثل التوافق فيما بين دول الاتحاد الأوروبي على تطبيق CE Marking خاصة على السلع الهندسية. وعلى الرغم من أن توحيد / تنسيق تشريعات دول الاتحاد الأوروبي يمكن أن يسهل الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي، الا أنه يجب على المصنعين المصريين أن يدركوا أن الأنظمة (الإلزامية) والمعايير الفنية (الطوعية) قد تكون أيضا بمثابة عوائق أمام التجارة إذا كانت المعايير المصرية مختلفة عن معايير الاتحاد الأوروبي. وفيما يلي عرض موجز لمسألة المواصفات وتقييك المطابقة والاعتماد وقواعد التبيين المعمول بها في ايطاليا:

### 1- المواصفات Standards

وضع معايير الاتحاد الأوروبي هو عملية تقوم على توافق الآراء فيما بين الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويتم وضع المعايير والمواصفات بناء على طلب من الصناعة المحلية أو بتكليف من المفوضية الأوروبية وتنفذ هذه الاجراءات من قبل هيئات القياس والمعايرة المستقلة Third Body، والتي تعمل على المستوى الوطني أو الأوروبي أو الدولي. وهناك تشجيع قوي للمنظمات غير الحكومية، مثل الجماعات البيئية وجماعات المستهلكين، على المشاركة في توحيد المعايير الأوروبية. ويتم اعتماد العديد من المعايير الصادرة عن هيئات القياس والمعايرة الدولية مثل منظمة المعايير الدولية (ISO) في الاتحاد الأوروبي .هذا ويتم وضع المعايير والمواصفات الأوروبية من خلال ثلاثة اجهزة هي:

1. CEN, European Committee for Standardization
2. CENELEC, European Committee for Electrotechnical Standardization
3. ETSI, European Telecommunications Standards Institute

ويتم وضع المعايير أو تعديلها من قبل خبراء في اللجان الفنية أو مجموعات العمل الخاصة. وتعتبر لجنتي (CIN) و (CENELEC) هيئات المعايير الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي لديها "لجان" ترصد وتفوض الخبراء للمشاركة في توحيد المعايير الأوروبية، ويتم بيع المعايير الصادرة عن هاتين اللجنتين للدول الاعضاء. أما ETSI فتسمح بمشاركة الشركات من دول غير الاعضاء في الاتحاد الأوروبي في لجانها الفنية حين يثبت أن لهذه الشركات مصالح اقتصادية وتجارية واستثمارية في دول الاتحاد الاوروبي، ويتم توفير بعض المعاييرها والمواصفاتها دون مقابل على موقع ETSI على الانترنت. وتقوم المفوضية الأوروبية، بالإضافة إلى المنظمات الثلاث سالفة الذكر، بدور هام في توحيد المعايير من خلال تمويلها لمشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات غير الحكومية مثل الجماعات البيئية والعمالية ومجموعات المستهلكين في عملية ولجان وضع المعايير والمواصفات. وتوفر تمويل لهيئات المعايير الأوروبية عندما يرتبط وضع المعايير والمواصفات بتشريعات الاتحاد الأوروبي. ويمكن التحقق من المواصفات أو الحصول عليها من خلال الرابط التالي:

http://ec.europa.eu/growth/tools-databases/mandates/index.cfm;jsessionid=C052C88C224600659D495ADE4B2C0679.cfusion22204?fuseaction=refSearch.main&CFID=277180&CFTOKEN=f409c9be.0873fcaa-9F801EF8-99BE-93EB-0BF3A346AE92B096

ولأغراض حماية البيئة، صدر القرار الأوروبي EU Directive المنظم لنفايات التعبئة والتغليف، ويشمل هذا القرار المعايير المطبقة لاستعادة النفايات وإعادة تدويرها. حيث يجب على المصنعين والمصدرين الحد من التعبئة والتغليف لمنتجاتهم المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي. وقد فرضت إيطاليا، وكذلك جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، حظرا على بيع مستحضرات التجميل التي تم اختبارها على الحيوانات في عام 2009، ومنذ 11 مارس 2013 تم حظر استيراد مستحضرات التجميل التي تم اختبارها على الحيوانات خارج الاتحاد الأوروبي. وبداية من 11 مارس 2013 تم تطبيق القرار Regulation 1223/2009 الذي يحدد معايير قاسية لانتاج واستيراد هذه المستحضرات ولمزيد من المعلومات عن هذا القرار يمكن الرجوع للرابط التالي:

**http://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/ALL/?uri=CELEX:32009R1223**

وفي المجمل، يتسم نظام المعايير ووضع المواصفات في الاتحاد الأوروبي بالتعقيد ويمتد إلى ما هو أبعد من الحدود السياسية للاتحاد الأوروبي ليشمل الأعضاء المنتسبين (الدول التي تعمل لأن تصبح أعضاء كاملين في المستقبل وتلك التي تربطها اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي) مثل ألبانيا وبيلاروس ومصر والأردن ولبنان وغيرها. وقد تم استعراض نظام واستراتيجية التقييس الأوروبية عامي 2011 و 2012 حيث توضح اللائحة الجديدة للمعايير 1025، المعتمدة في نوفمبر 2012، العلاقة بين الانظمة والمعايير، وتؤكد دور هيئات المعايير الأوروبية الثالث في وضع معايير موحدة للمواصفات (علما بأن هذه الاجهزة لا تقدم خدمة تقييم المطابقة كما سيرد تباعاً). كما يتم التأكيد على أهمية الرجوع للمعايير الدولية حيثما أمكن. وبالنسبة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فقد تم الاعتراف بأهمية معايير قابلية التشغيل البيني. وقد شجعت المفوضية الأوروبية هيئات المعايرة والقياس الأوروبية على تحسين الكفاءة من حيث التنفيذ والبحث عن سبل لإشراك أصحاب المصلحة في المجتمع Stakeholders في عملية توحيد وتنسيق المعايير الأوروبية. وتشمل المبادرة المشتركة بشأن التقييس، التي بدأت في عام 2016 عدد من بنود العمل لتحسين سبل واليات التوحيد والتنسيق الأوروبي، مع وجود التزام لتحقيق نتائج بحلول عام 2019.

## 2- تقييم المطابقة Conformity Assessment

تقييم المطابقة هو خطوة إلزامية بالنسبة للشركة المصنعة لاثبات التوافق مع التشريعات المحددة التي تطبق داخل دول الاتحاد الأوروبي. والغرض من تقييم المطابقة هو ضمان الامتثال في جميع المراحل، من التصميم إلى الإنتاج، ويهدف إلى تسهيل قبول المنتج النهائي عند تصديره إلى السوق. ويتيح تشريع تقييم المطابقة للمصنعين بعض الخيارات فيما يتعلق بطريقة التقييم ، والتي تختلف تبعا لمستوى المخاطر التي ينطوي عليها استخدام هذا المنتج. وتتباين هذه الخيارات بين شهادة التوافق الذاتي، مرورا بطريقة فحص ونظم مراقبة جودة الإنتاج، انتهاءاً إلى نظام ضمان الجودة الكاملة. ويمكن التعرف على هيئات تقييم المطابقة في الدول اعضاء الاتحاد الأوروبي من خلال الرابط الالكتروني التالي:
/http://ec.europa.eu/growth/tools-databases/nando

## 3- شهادة المنتج Certification

من المفترض أن تكون المنتجات المصنعة وفقا للمعايير المعتمدة من قبل لجان CIN و CENELEC و ETSI ، متوافقة مع متطلبات وتشريعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة. ثم يقوم المصنع بوضع علامة CE ثم يقوم باصدار تقييم المطابقة. وبناء عليه يتم السماح للمنتج للتداول بحرية داخل الاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تختار الشركة المصنعة عدم استخدام معايير الاتحاد الأوروبي المنسقة، ولكن يبقى عليها أن تقدم ما يثبت أن المنتج يلبي متطلبات السلامة والأداء الأساسية للحفاظ على صحة وسلامة المستهلك والبيئة. كما يؤدي استخدام علامة CE إلى تبسيط مهمة مراقبة السوق للمنتجات ذات الصلة. ونظرا لعدم وجود رقابة على السوق، فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي الإطار التشريعي الجديد الذي دخل حيز النفاذ عام 2010. وليس المقصود من علامة CE أن تتضمن معلومات تفصيلية عن المنتج، ولكن يجب أن تكون هناك معلومات كافية لتمكين السلطات من تتبع المنتج وصولا إلى الشركة المصنعة أو المستورد في الاتحاد الأوروبي. ولا تظهر هذه المعلومات التفصيلية بجوار علامة CE، بل على إعلان المطابقة (الذي يجب أن يكون المصنع أو الوكيل المعتمد قادرا على تقديمه في أي وقت، مصحوبا بالملف الفني للمنتج).

لكي يتم بيع المنتجات في سوق الاتحاد الأوروبي وكذلك في النرويج وليتشنشتاين وأيسلندا، يُطلب من المصدرين وضع علامة CE على منتجاتهم التى تخضع لهذا التشريع. وتتيح تشريعات المنتجات الخاصة بعلامة CE للمصنعين عددا من الخيارات لتحديد الجوانب المتعلقة بالسلامة والصحة التي ينبغي توفرها، ولتحديد نموذج تقييم المطابقة الأنسب لعملية التصنيع، وما إذا كان ينبغي استخدام المعايير المنسقة على نطاق الاتحاد الأوروبي ككل أم لا. كما أن عملية وضع علامة CE معقدة جدا.

## 4- الاعتماد Accreditation

تم اعتماد معامل اختبار وإصدار شهادات الاعتماد من الهيئات المستقلة، وهي الهيئات التي اخطرت بها السلطات الوطنية المعنية باختبار التوافق مع متطلبات الاتحاد الأوروبي والتصديق عليها. لذلك فان "الاعتماد الأوروبي European Accreditation" هي منظمة تمثل هيئات الاعتماد المعترف بها وطنيا. وتكون العضوية مفتوحة أمام هيئات الاعتماد المعترف بها محليا في دول الاتحاد الأوروبي شريطة أن تثبت أنها تعمل بنظام اعتماد متوافق مع معايير EN و ISO / IEC المناسبة.

## 5- نشر القواعد الفنية Technical Regulations

تعتبر الجريدة الرسمية هي النشرة الرسمية المعتمدة للاتحاد الأوروبي. وتنشر يوميا على الإنترنت وتتكون من سلسلتين تغطي التشريعات المعتمدة وكذلك السوابق القضائية، والدراسات التي تقوم بها اللجان، كما تشمل الأرقام المرجعية للمعايير المرتبطة بكل تشريع. وتنشر القواعد الفنية المحلية على الموقع الشبكي للجنة لتمكين الدول الأخرى والأطراف المهتمة من التعليق على التشريع المقترح تطبيقه من قواعد الزامية Technical Regulation تخص كل منتج. هذا ويطلب من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بموجب اتفاقية العوائق الفنية على التجارة (TBT) أن تخطر منظمة التجارة العالمية بجميع القواعد الفنية المقترحة والتي يمكن أن تؤثر على التجارة مع الدول الأعضاء في المنظمة.

## 6- متطلبات التبيين Labeling

- تختلف متطلبات وضع البيانات على المنتج باختلاف طبيعة المنتج ذاته، وهي عملية معقدة في الاتحاد الأوروبي يحكمها القرار رقم Decree No. 109/92. وينبغي أن يتضمن التبيين Label معلومات عن المنشأ، والهوية، والجودة، وتكوين المنتج، وطرق حفظه. ويجب أن يكون باللغة الإيطالية، و/أو الإنجليزية أو الفرنسية، ويتضمن المرفق رقم 2 كافة البيانات التي يجب تضمينها على الـ Label عند التصدير لايطاليا.
- أما بالنسبة لوضع علامات التبيين فينظمها في الاتحاد الأوروبي القرار رقم Directive 2000/13/EC والتعديلات المدخلة عليه، وتنفذ القرارات الأوروبية في هذه الحالة على نحو مختلف في كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- في 18 أبريل 2004 بدأ تطبيق قواعد صارمة بشأن تبيين المنتجات المعدلة وراثيا في أوروبا، وتم توسيع نطاق العلامات الإلزامية إلى عدد كبير جدا من المنتجات الغذائية المتداولة في سلاسل السوبر ماركت و محلات التجزئة. وبموجب القواعد الجديدة، يجب أن يتم وصف جميع الأغذية التي تحتوي على كائنات معدلة وراثيا أو التي تنتج من الكائنات المعدلة وراثيا بغض النظر عن وجود المواد المعدلة وراثيا في المنتج النهائي من عدمه.
- يجب لصق التبيين باللغة الإيطالية ويجب أن يشمل قائمة بجميع المكونات الموجودة في المنتج وتاريخ انتهاء صلاحية المنتج، كما قد تكون هناك حاجة إلى بيان سمات خاصة أخرى لمكونات معينة بالمنتج. ويمكن الحصول على هذه البيانات من الموانئ المحلية أو من خلال مكاتب الحجر البيطي والصحي. ويمكن الرجوع للقرار الأوروبي رقم Decree No. 109/92 للوقوف بشكل حصري على قواعد التبيين المعمول بها في الاتحاد الأوروبي.
- اعلن الاتحاد الاوروبى عن تطورات فى برنامج التبيين الايكولوجية Eco-labelling scheme للاتحاد الاوروبى ليشمل 219 منتجا وخاصة الأحذية والمنسوجات والكمبيوتر الشخصى، وسيكون على الموردين اتباع أساليب صارمة في الانتاج، وقد يتعين على المصدرين المصريين التأكد من أن أساليب الإنتاج تتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي، ولمزيد من المعلومات حول قائمة السلع الخاضعة لنظم التبيين الالكولوجي يرجى الرجوع للرابط الالكتروني التالي:

http://ec.europa.eu/environment/ecolabel/products-groups-and-criteria.html

## 7- السلع الزراعية

استمر وضع قواعد ومعايير موحدة للاتحاد الأوروبي في قطاع الأغذية والحاصلات الزراعية منذ عدة عقود، وفي يناير 2002، نشر الاتحاد الأوروبي قانونا عاما للأغذية يضع المبادئ العامة لقانون الأغذية في الاتحاد الأوروبي. وقد أدخلت هذه اللائحة إمكانية التتبع الإلزامي على امتداد السلسلة الغذائية والعلفية اعتبارا من الأول من يناير 2005.

- منذ إنشاء السوق الموحدة (1 يناير 1993)، تجري عمليات تفتيش بيطرية على المنتجات الحيوانية المنشأ وعلى الحيوانات الحية، بهدف حماية الصحة العامة وصحة الحيوان، وتقوم بها السلطة المختصة.
- ويسمح للدولة العضو في الاتحاد الأوروبي والتي تستورد الحيوانات أو المنتجات الحيوانية من دول غير اعضاء في الاتحاد الأوروبي باجراء عمليات فحص عشوائية غير تمييزية. ولاجراء هذه الفحوص تم إنشاء المكاتب البيطرية للإجراءات المجتمعية Veterinary Offices for Community Procedures (UVAC)، وهي جزء من وزارة الصحة الايطالية.
- تخضع المنتجات الحيوانية والحيوانات القادمة من خارج حدود الاتحاد الأوروبي لفحص منتظم قبل السماح لها بالدخول إلى أراضي الاتحاد الأوروبي. وهذه الضوابط هي أيضا من مسئولية الدولة ويتم تنفيذها من خلال اجراءات التفتيش الحدودية.
- يجب أن يتم استيراد المنتجات الحيوانية من خلال المؤسسات/الشركات التي وافق عليها الاتحاد الأوروبي. ويشمل ذلك المأكولات البحرية واللحوم ومنتجات اللحوم ومنتجات الألبان، ويجب أن يتم استيراد أغذية الحيوانات الأليفة من المصانع التي تم اعتمادها على مستوى الاتحاد، ويجب أن تكون هذه المنتجات مصحوبة بشهادات صحية معتمدة. وبعض المنتجات يمكن استيرادها تجاريا فقط من قبل المشغلين المعتمدين، وتشمل التبغ والمشروبات الكحولية.
- تقع مسؤولية فحص المنتجات النباتية المستوردة من دول خارج حدود الاتحاد الأوروبي على عاتق الدولة المستوردة وتضطلع بها وزارة الصحة.
- تجرى الفحوصات التى تقوم بها المنافذ الحدودية على جميع شحنات المنتجات الزراعية الموجهة للاستهلاك البشرى. ويتم كذلك التفتيش على المواد المضافة والروائح والمواد المساعدة والمواد المتصلة بالسلع الغذائية.
- وبالنسبة للصناعات الغذائية الخاضعة لقواعد الاتحاد الأوروبي، فيمكن استخدام شهادات الاستيراد في أي منفذ جمركي في دول الاتحاد الأوروبي.

## 8- الحيوانات الحية:

- وقعت إيطاليا اتفاقية واشنطن Washington Convention (CITES) لحماية الأنواع المهددة بالانقراض والحد من التجارة في المنتجات المشتقة منها (العاج والسلاحف ، وما إلى ذلك).
- ويحظر استيراد بعض الحيوانات الحية، والبعض الآخر يخضع للترخيص "التقييد" و/أو الحجر الصحي.

9- **الملابس والمنسوجات**:

- باستثناء مجموعة صغيرة من المواد الزراعية ، يمكن عمليا استيراد جميع السلع دون تراخيص استيراد وخالية من القيود الكمية. إلا أن هناك تدابير رصد تطبق على الواردات من بعض المنتجات الحساسة، وأهم هذه التدابير هو ترخيص الاستيراد التلقائي للمنسوجات والذي يتم منحه للمستوردين الإيطاليين عند تقديم النماذج اللازمة.
- وتعتبر المنتجات والمواد الخاضعة للرقابة مثل الأسلحة والذخائر من الأصناف الأكثر تنظيما عند استيرادها. وعادة ما تمنح تراخيص الاستيراد بشكل سريع، وغالباً ما تكون التأخيرات نتيجة عدم وجود وثائق أو معلومات صحيحة.
- التراخيص غير قابلة للتحويل، ويمكن استخدامها لتغطية عدة شحنات ضمن الكمية الإجمالية المأذون بها. وبوجه عام، تحدد السلع المشمولة بالترخيص بموجب النظام المنسق للتعريفة الجمركية Harmonized System classification number.
- للحصول على معلومات عن قطاعات ومنتجات أخرى ينصح بالرجوع لموقع الجمارك الايطالية Agenzia Delle Dogane على الرابط الالكتروني التالي:
https://www.agenziadoganemonopoli.gov.it/portale/en/web/guest/home-english

10- **السلع ذات الطبيعة الخطرة**:

- المنتجات الخطرة جوهريا: وتشمل الأسلحة والذخائر وأدوات الحرب والمتفجرات والمنتجات المشعة بما في ذلك النظائر للاستخدام الطبي التي تتطلب رخصة تصدير أو رخصة استيراد و / أو مراقبة.
- المنتجات الخطرة أو غير المرغوبة: يلزم الحصول على التصريح لاستيراد النفايات المنزلية أو الصناعية.
- المنتجات "الحساسة" أو "ذات الغرض المزدوج" (منتجات التكنولوجيا العالية): تتطلب تصريح تصدير، وتصريح استيراد ومراقبة الوجهة النهائية.

## خمسة عشر: آليات البيع في ايطاليا وأهم قنوات التوزيع

معظم الشركات المصرية تقوم بالتصدير من خلال المستوردين المتخصصين أو من خلال وسطاء الشركات المصنعة. كما يميل الموزعون الإيطاليون إلى عمل لعلاقات قوية داخل دول أوروبا الشرقية وحوض البحر المتوسط .

## ستة عشر: بدائل فض المنازعات

اعتمد الاتحاد الأوروبي في عام 2013 قواعد لفض المنازعات بالشكل الذي يوفر للمستهلكين الحق في اللجوء إلى كيانات بديلة لتسوية جميع أنواع المنازعات التعاقدية ، بما في ذلك، المشتريات التي تتم عبر الإنترنت، سواء محليا أو عبر الحدود. وتتخذ إيطاليا خطوات لتشجيع استخدام سبل وبدائل تسوية المنازعات البديلة كوسيلة لحل النزاعات المدنية، وقد شهد عام 2016 أعلى عدد مسجل من المنازعات التي تم فضها من خلال اليات فض المنازعات البديلة. وبلغ متوسط الوقت اللازم لتسوية نزاع من خلال الية الوساطة في إيطاليا 115 يوما، مقابل 882 يوما في المتوسط للفقصل في النزاع في المحاكم الابتدائية. وتدعم الغرف التجارية في ميلانو وفلورنس بقوة نحو استخدام نظام تسوية المنازعات البديلة وأنشأت مراكز للوساطة ووضعت قواعد إجرائية.

كما أن إيطاليا من الدول الموقعة على اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها. ومن الجدير بالذكر أن الوساطة في إيطاليا تميل إلى أن تتم قبل رفع الدعوى، وليس بعد ذلك. لذا ننصح بتضمين بند الوساطة والتحكيم في اية عقود تبرمها الشركات المصرية مع نظيرتها الايطالية.

## سبعة عشر: تحديات السوق الايطالية

يناقش هذا الجزء العوائق التى تحول دون دخول السوق الايطالية والمتطلبات المحلية، أي الأمور التى يجب أن يكون رجال الأعمال المصري على علم بها عند دخول السوق الايطالية.

- ينخفض معدل نمو الاقتصاد الايطالى عن متوسط دول الاتحاد الأوروبي على الرغم من أن الاستهلاك المحلي يبدو آخذا في الزيادة. وقد نما اجمالي الناتج المحلي الإيطالي بشكل بسيط عام 2016 ولكن لا تزال معدلات البطالة أعلى من متوسطات الاتحاد الأوروبي.
- إيطاليا سوق ناضجة ومتطورة. ويواجه الشركات المصرية منافسة قوية من الشركات المحلية وغيرها من شركات دول الاتحاد الأوروبي ودول شمال افريقيا وتركيا في جميع القطاعات ذات الاهمية التصديرية الخاصة لمصر.
- البيئة التنظيمية في إيطاليا معقدة وفي بعض الأحيان تفتقر إلى الشفافية والوضوح والكفاءة واليقين مقارنة بمثيلتها في الاقتصادات المتقدمة الأخرى.
- غالبا تكون المنتجات التي تتعلق بالصحة أو السلامة أو المخاوف البيئية شديدة التنظيم. و قد تتجاوز القوانين الإيطالية متطلبات الاتحاد الأوروبي الأساسية بالنسبة لهذه السلع.

## ثمانية عشر: الفرص في السوق الايطالية

يتضمن هذا الجزء نظرة عامة على أفضل القطاعات المحتملة، ومشاريع البنية التحتية الكبرى، والمشتريات الحكومية الهامة وفرص الأعمال.

- تتمتع الشركات المصرية بفرص في قطاعات الزراعة، وتوريد المواد الخام للصناعات الثقيلة مثل الالومنيوم، والمعادن في شكل سبائك، والبلاستيك، والصناعات الكيماوية الأساسية.
- تستضيف إيطاليا المعارض التجارية الرئيسية التي تجتذب المشترين من جميع أنحاء أوروبا وخارجها. ويقدم مكتبي التمثيل التجاري المصري في ميلانو وروما الدعم في المعارض للمصدرين المصريين في معظم المعارض الدولية الرئيسية، أو حسب الطلب. مرفق مع هذا بيان بكافة المعارض الدولية التي تقام في ايطاليا.

## تسعة عشر: استراتيجية دخول السوق

يشمل هذا الجزء عرض لأفضل الاستراتيجيات لدخول السوق الايطالية، وذلك على النحو التالي.

- أهمية العلاقات الشخصية التي تمثل الجزء الحيوي من ممارسة الأعمال التجارية في إيطاليا. ولذلك فمن الضروري العثور على الوكيل الإيطالي المناسب، أو الموزع، أو الشريك، لدخول السوق الإيطالية. مع تجنب الاعتماد على الوكلاء أو الموزعين في الأسواق المجاورة.
- ينبغي أن يكون لدى الشركة المصرية القدرة على تزويد العملاء الإيطاليين بخدمة ما بعد البيع.

- لدى الدوائر التجارية المصرية مكاتب التمثيل التجاري المصري في روما و في ميلانو المنوط بهما مساعدة المصدرين المصريين على دخول السوق من خلال تسهيل المشاركة في المعارض وعقد اجتماعات الاعمال B2B، والترويج لمنتجات الشركات المصرية.
- يجب على رجل الاعمال المصري الذي يرغب في التعامل مع السوق الايطالية أن يتأكد من توافق منتجه مع متطلبات السوق سواء المتطلبات الالزامية التي تفرضها لوائح وتشريعات الاتحاد الأوروبي، أو تلك التي يطلبها المستورد، كما يجب على المصدر المصري الانتظام في المشاركة في المعارض المتخصصة التي تعقد في ايطاليا، والصبر لمدة لا تقل عن اربع مرات من المشاركة المستمرة في المعرض، حيث أن ذلك من شأنه فتح أبواب كبيرة للصادرات المصرية و في ايطاليا.